

مزاعم تركية جوفاء بتعزيز النمو بالإقراض

السيارات والرهون العقارية والإنفاق الاستهلاكي، ليس من المستغرب أن هذه المجالات الثلاثة غذت النمو في الربع الأخير. وبالتالي، ارتفع الإنفاق على السلع الاستهلاكية المعمرة بنسبة 15.7 في المئة، في حين ارتفع الإنفاق على السلع غير المعمرة بنسبة 17.6 في المئة. كما شهد قطاع الخدمات، الذي يشمل صناعة السياحة المربحة في تركيا، نموا بنسبة 21.1 في المئة خلال تلك الفترة.

كان كل هذا مدفوعا بمحاولات الحكومة لتحفيز الاقتصاد من خلال تخفيضات أسعار الفائدة بشكل متتال، والتي أدت إلى انخفاض سعر الفائدة الحقيقي في تركيا في يناير، عندما خفض البنك المركزي سعر الفائدة بمقدار 75 نقطة أساس إلى 11.25 في المئة، مما يجعله أقل من معدل التضخم البالغ 11.84 في المئة في ديسمبر. ومع خفض أسعار الفائدة إلى أدنى حد ممكن، وإعفاءات الحكومة من ضريبة القيمة المضافة على المنتجات بما في ذلك السلع المنزلية المعمرة والأثاث، كانت هناك زيادة بنسبة ستة في المئة في الائتمان الذي قدمته البنوك العامة في الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2019.

ذو الفقار دوغان
كاتب في موقع
أحوال تركية

يوم الجمعة الماضي، في الوقت الذي سادت فيه حالة ارتباك في تركيا بعد نيبا يفيد بمقتل العشرات من جنودها في هجوم شنته القوات الحكومية السورية في محافظة ادلب في شمال غرب سوريا، وضع وزير الخزانة والمالية التركي بيرات البيرق منشورا متفائلا على حسابه على وسائل التواصل الاجتماعي، مشيدا بنمو تركيا الاقتصادي بنسبة 0.9 في المئة في عام 2019.

وسرعان ما حذف البيرق منشوره بعد رد فعل عنيف على توقيتته. ولكن لم يكن الأمر مجرد افتقار الوزير إلى الدبلوماسية، فقد أظهرت الأرقام الصادرة عن معهد الإحصاء التركي أن الوضع بعيد عن الصورة الوردي التي رسمها البيرق، إذ تراجع النمو الاقتصادي في تركيا إلى المستوى الذي وصل إليه آخر مرة في الأزمة المالية في عامي 2008 و2009.

كان نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ستة في المئة المسجلة في الربع الأخير من عام 2019 مقارنة بالفترة نفسها من عام 2018 ناتجا بشكل أساسي عن إنفاق المستهلكين الذي دعمه الائتمان الرخيص بعد أن سارت البنوك العامة على نهج البنك المركزي من خلال خفض أسعار الفائدة.

أدى هذا النمو بنسبة ستة في المئة - أعلى بمقدار 0.9 نقطة مئوية مما كان متوقعا - أيضا إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي 0.3 نقطة أعلى من النمو المتوقع.

لكن في حين أدى ذلك إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لتركيا إلى 4.28 تريليون ليرة، فقد تقلص الاقتصاد فعليا بمقدار حوالي 35 مليار دولار إلى 753.6 مليار دولار مقارنة بعام 2018.

وقد كان تأثير الائتمان الرخيص على قطاع الصناعات التحويلية في تركيا واضحا، فقد نما هذا القطاع بنسبة 5.9 في المئة في الربع الأخير من عام 2019، إذ وصل إلى أعلى معدل نمو خلال عامين وساهم بنسبة 1.15 نقطة مئوية في النمو الاقتصادي الأوسع. وشهدت عمليات الائتمان والبنوك والتمويل والتأمين نموا بنسبة 24.2 في المئة خلال نفس الفترة وساهمت بنحو 0.79 نقطة.

وكان هذا في نهاية المطاف يفضل إجراءات البنك المركزي التي خفضت أسعار الفائدة والتي شجعت الطلب على كل من الائتمان الاستهلاكي والتجاري.

ومع ذلك، لم يكن الائتمان الرخيص قادرا على وقف تراجع قطاع البناء في تركيا، والذي تقلص بنسبة 3.8 في المئة في الربع الأخير من عام 2019.

وقابل ذلك زيادة بنسبة 6.8 في المئة في الإنفاق الاستهلاكي مدعومة بزيادة الائتمان الرخيص، مما ساهم بنسبة 3.9 نقطة مئوية في نمو الربع الأخير. وفي الوقت نفسه، أدى نمو

الصناعات التحويلية والإنفاق الاستهلاكي إلى زيادة بنسبة 29.3 في المئة في الواردات خلال تلك الفترة.

ومع ذلك، فشلت الصادرات في الحفاظ على وتيرتها، إذ ارتفعت بنسبة 4.4 في المئة فحسب. يشير هذا إلى أن عجز الحساب الجاري المزمع في تركيا قد يعود مع الانتقام في عام 2020، بعد فترة طويلة من تسجيل

قوائض في عام 2019 إذ واصلت البلاد تحمل الأثار المترتبة على أزمة العملة التي حدثت في العام السابق.

وفي ظل انخفاض أسعار الفائدة على شراء

أو التصنيع، أو التوظيف، ولكن من خلال الائتمان

الرخيص المقدم من البنوك العامة.

حكومة السراج تعرض على تركيا فرص استثمار بقيمة 120 مليار دولار

طموحات لزيادة الصادرات إلى 10 مليارات دولار سنويا هذا العام



غزو تركي لأسواق طرابلس

ومجالات تعبئة وتجميع الأجهزة المنزلية والملابس والأحذية والأدوية وإدارة الموانئ.

وأشار إلى طموحات انقصة لاتخاذ ليبيا بوابة إلى قارة أفريقيا، في ظل الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعتها تركيا مع الدول الأفريقية.

وقال إن ليبيا لا تملك منشآت صناعية وإنتاجية متطورة "وإن تركيا يمكنها تلبية جميع احتياجاتها الأساسية وتصدير كل شيء إلى ليبيا".

وأوضح أن تركيا بإمكانها إرسال جميع أنواع الصادرات إلى الأسواق الليبية مثل الأثاث والمنتجات الورقية والخشب والصلب والسجاد والمواد والمنتجات الكيماوية والمجوهرات والحبوب والبقوليات والبذور الزيتية.

وقال إن ليبيا تبعد عن تركيا بمسافة تقدر بثلاثة أيام بحرا وساعتين جوا، وعليه فإن تركيا بالنسبة للشركات العاملة في مجال الاستيراد في ليبيا، تعتبر في موقع جذاب للغاية.

وكانت جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين الأتراك (موصياد) قد ذكرت في ديسمبر الماضي، أن تركيا تسعى لرفع قيمة صادراتها إلى ليبيا، إلى 10 مليارات دولار خلال السنوات المقبلة.

وتحول انقصة على اتفاقية مناطق الصلاحية البحرية، التي يرفضها معظم الليبيين والمجتمع الدولي، في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين خلال المرحلة المقبلة.

لمنتجات ضرورية وأجهزة الخدمات العامة بالعودة إلى النشاط. كما تم السماح لعدد كبير من شركات مناطق المحافظة المصنفة ضمن "التهدد المعتدل إلى ضعيف"، باستئناف نشاطها. وفي هذا السياق أشارت حكومة هويباي إلى أنه يمكن لشركات النقل الجوي وعبر القطار والسيارات والسفن والحافلات العودة تدريجيا إلى النشاط في المناطق التي تشهد تضررا خفيفا أو متوسطا.

وسبق أن أعلنت السلطات الإقليمية، الثلاثاء، رفعا جزئيا للقيود على تنقلات المواطنين الذين لم تكن بمقدورهم مغادرة الحي الذي يقطنونه.

وأصبح بإمكان أغلب السكان، باستثناء سكان ووهان، التنقل داخل هويباي بشرط أن يكونوا في صحة جيدة ولم يختلطوا بمصاب مؤكد أو مشتبه فيه.

وتبلغ نسبة الإصابات في هويباي نحو 84 في المئة فيما بلغ الوفيات حوالي 96، حيث أصاب الفايروس 81 ألف شخص في كامل البلاد، وتوفي منهم 3100.

الليبي الذي يحاصر العاصمة طرابلس. وقال قارنفيل إن الشركات التركية تقوم حاليا بتصدير مجموعات متنوعة من المنتجات إلى ليبيا، وهي تمتد من المواد الغذائية ولحوم الدجاج والسجاد ومنتجات الحديد والصلب والمجوهرات والأثاث وعشرات الأصناف الأخرى.

وذكر أن المفاوضين الأتراك تولوا تنفيذ أولى مشاريعهم الأجنبية في ليبيا، وأن مشاريعهم البالغة قيمتها نحو 19 مليار دولار لم تكتمل بسبب الصعوبات التي واجهتها ليبيا.

وأقر بان المفاوضين لديهم ما يصل إلى 4 مليارات دولار من المستحقات لأسباب متنوعة، بسبب تاخر الدفعات المالية والضمانات وتدمير الآلات والمعدات وغيرها من الأضرار.

وتكشف قارنفيل عن عقد اجتماعات لحل مسألة المستحقات، والاتفاق على القيام بمشاريع جديدة وتحديد خارطة الطريق في قطاع المقاولات، وتوقع إحراز تقدم في حل المشكلات التجارية القائمة في قطاع المقاولات خلال الفترة المقبلة.

لكن محللين يقولون إن الدور الاقتصادي التركي محدود في ليبيا، وإنه يقتصر على مساحات محدودة من الأراضي الخاضعة لحكومة الوفاق. وأكدوا أن تلك التصريحات والطموحات غير واقعية.

وعبر قارنفيل عن أمله في تلبية الشركات التركية لحاجة ليبيا إلى منتجات الألمنيوم والغذاء والأثاث

ككشف مسؤول تركي أن حكومة الوفاق الوطني الليبية عرضت على الشركات التركية فرص استثمار في ليبيا تصل إلى 120 مليار دولار، لكن محللين شككوا في ذلك بسبب هشاشة حليفة أنقرة، وخروج معظم الأراضي الليبية عن سيطرتها.

وتراهن تركيا على الهيمنة على السوق الليبي وأسواق صغيرة لتخفيف أزمته الاقتصادية، بعد أن قوضت مغامرات أردوغان علاقاتها مع أكبر شركائها التجاريين الغربيين، وأفقدتها معظم الأسواق العربية.

وتوقع مجلس الأعمال التركي الليبي التابع لمجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي، أن ترتفع صادرات تركيا إلى ليبيا خلال العام الحالي إلى 3 مليارات دولار، لكن المحللين يشككون في إمكانية تحقيق ذلك بسبب عدم سيطرة حكومة السراج سوى على نسبة صغيرة من الأراضي الليبية.

وعرض رئيس المجلس مرتضى قارنفيل لوكالة الأناضول استغلال الخبرات ورؤوس الأموال التركية للاستثمار في أسواق المدن الليبية.

وتراجعت الكثير من الدول عن اتفاقات تجارية مع تركيا في السنوات الأخيرة مثل الأردن والمغرب، بسبب الآثار المدمرة للغزو التجاري التركي، الذي أدى إلى أضرار كبيرة لاقتصاداتها.

وتعاني حكومة الوفاق الوطني من أزمات كبيرة وسط رفض شعبي واسع للاتفاقية التي أبرمتها مع أنقرة، مقابل حمايتها في النزاع مع الجيش الوطني

لندن - وضعت حكومة الوفاق الوطني جميع الاقتصاد الليبي في سلة الحكومة التركية، مقابل حمايتها في مواجهة الجيش الوطني بقيادة المشير خليفة حفتر، ورفض المجتمع الدولي لاتفاقتها مع أنقرة.

وقال رئيس المجلس مرتضى قارنفيل إن حكومة الوفاق عرضت على الشركات فرصا استثمارية تصل إلى 120 مليار دولار في ليبيا.

لكن محللين يشككون في إمكانية تحقيق ذلك بسبب هشاشة موقف حكومة الوفاق الوطني الليبية المتحالفة مع تركيا، وخروج معظم الأراضي الليبية عن سيطرتها.

ويرى محللون أن سياسة السراج في تسليم مفاتيح الاقتصاد الليبي لأنقرة واستقدام جنود أترك لحماية حكومته المهددة بالسقوط تمثل تحديا للمجتمع الدولي الذي رفض تدخل تركيا في ليبيا.

مرتضى قارنفيل
مستشار
لليبي ستيل 3 مليارات
دولارا هذا العام

لكن محللين يشككون في إمكانية تحقيق ذلك بسبب هشاشة موقف حكومة الوفاق الوطني الليبية المتحالفة مع تركيا، وخروج معظم الأراضي الليبية عن سيطرتها.

ويرى محللون أن سياسة السراج في تسليم مفاتيح الاقتصاد الليبي لأنقرة واستقدام جنود أترك لحماية حكومته المهددة بالسقوط تمثل تحديا للمجتمع الدولي الذي رفض تدخل تركيا في ليبيا.

الصين تستأنف النشاط الاقتصادي في ووهان

عالية، خاصة في قطاع السيارات. وتتركز ثلاثة مصانع لمجموعة بي.أس. أي الفرنسية للسيارات وتملك فيها مجموعة رينو موقع إنتاج ومركز بحث وتطوير مع شريكها المحلي دونغفينغ.

مهمة للسكان والمستشفيات، استئناف عملها دون تأخير. وتظهر في هذه الفئة شركات من القطاع الطبي من مصنعي المعدات، والأدوية، وأدوات الوقاية، والخدمات العامة كالغاز، والماء، والكهرباء، والتدفئة، ورفع الفضلات.

كما شمت الإجراءات شركات القطاع الغذائي من المتاجر الكبرى، المنتجة للحبوب واللحوم والغلغل والخضر وشركات الإنتاج الزراعي المنتجة للبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية وغذاء الحيوانات.

ولكن الحكومة استئنفت بعض الشركات في قطاعات أخرى من استئناف نشاطها إلى غاية يوم 21 مارس، نظرا لتدابير احترازية.

وأصبح بإمكان الشركات المساهمة بصفة مباشرة في سلسلة الإنتاج المحلي والعالمية أن تستأنف نشاطها فوراً، لكن بشرط الحصول على ترخيص.

وتعد ووهان، وهي بؤرة ظهور فايروس كورونا، مدينة صناعية مهمة حيث تتواجد فيها مصانع شركات

وأكدت شركة هوندا اليابانية في بيان أن بعض موظفيها عادوا إلى مصنعها وأنه تم استئناف إنتاج عدد صغير من العربات الأربعة. وتم اتخاذ إجراءات مماثلة في مناطق التهديد المرتفع في بقية مقاطعة هويباي حيث تم السماح للشركات المرتبطة بالوقاية من الوباء والمصنعة

مهمة للسكان والمستشفيات، استئناف عملها دون تأخير. وتظهر في هذه الفئة شركات من القطاع الطبي من مصنعي المعدات، والأدوية، وأدوات الوقاية، والخدمات العامة كالغاز، والماء، والكهرباء، والتدفئة، ورفع الفضلات.

كما شمت الإجراءات شركات القطاع الغذائي من المتاجر الكبرى، المنتجة للحبوب واللحوم والغلغل والخضر وشركات الإنتاج الزراعي المنتجة للبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية وغذاء الحيوانات.

ولكن الحكومة استئنفت بعض الشركات في قطاعات أخرى من استئناف نشاطها إلى غاية يوم 21 مارس، نظرا لتدابير احترازية.

وأصبح بإمكان الشركات المساهمة بصفة مباشرة في سلسلة الإنتاج المحلي والعالمية أن تستأنف نشاطها فوراً، لكن بشرط الحصول على ترخيص.

وتعد ووهان، وهي بؤرة ظهور فايروس كورونا، مدينة صناعية مهمة حيث تتواجد فيها مصانع شركات

وأكدت حكومة هويباي أنه يمكن للشركات التي تصنع منتجات وخدمات

مهمة للسكان والمستشفيات، استئناف عملها دون تأخير. وتظهر في هذه الفئة شركات من القطاع الطبي من مصنعي المعدات، والأدوية، وأدوات الوقاية، والخدمات العامة كالغاز، والماء، والكهرباء، والتدفئة، ورفع الفضلات.

كما شمت الإجراءات شركات القطاع الغذائي من المتاجر الكبرى، المنتجة للحبوب واللحوم والغلغل والخضر وشركات الإنتاج الزراعي المنتجة للبذور والأسمدة والمبيدات الحشرية وغذاء الحيوانات.

ولكن الحكومة استئنفت بعض الشركات في قطاعات أخرى من استئناف نشاطها إلى غاية يوم 21 مارس، نظرا لتدابير احترازية.

وأصبح بإمكان الشركات المساهمة بصفة مباشرة في سلسلة الإنتاج المحلي والعالمية أن تستأنف نشاطها فوراً، لكن بشرط الحصول على ترخيص.

وتعد ووهان، وهي بؤرة ظهور فايروس كورونا، مدينة صناعية مهمة حيث تتواجد فيها مصانع شركات

وأكدت حكومة هويباي أنه يمكن للشركات التي تصنع منتجات وخدمات



إصرار الحكومة على عدم وجود سبب يدعو للقلق بشأن الاقتصاد التركي يظل أجوف فهي فعلت كل ما في وسعها لتحقيق نمو بنسبة 0.9 في المئة العام الماضي، ومازالت لم تصل إلى مستويات الأزمة الماضية

لكن على الرغم من كل هذا، فإن النمو بنسبة 0.9 في المئة المسجل العام الماضي هو من بين أدنى المعدلات في عهد حزب العدالة والتنمية المستمر منذ 19 عاما. هذا النمو أعلى قليلا من نمو بنسبة 0.8 في المئة في عام 2008، عندما اندلعت الأزمة المالية العالمية. وفي العام التالي، انكمش الاقتصاد التركي بنسبة 4.7 في المئة.

ويعني هذا أن إصرار الحكومة على عدم وجود سبب يدعو إلى القلق بشأن الاقتصاد التركي يظل أجوف. لقد فعلت الحكومة كل ما في وسعها لتحقيق نمو بنسبة 0.9 في المئة العام الماضي، وما زالت لم تصل إلى مستويات الأزمة الماضية. هذا وحده دليل ملموس على أن تركيا تمر حاليا

بأزمة اقتصادية حادة. وعلى نحو مماثل، تراجع دخل الفرد في تركيا إلى 9127 دولارا، أي أقل من 9956 دولارا المسجلة في عام 2007 وبعيدا جدا عن الذروة في عام 2013 والتي بلغت 12480 دولارا.

علاوة على ذلك، فإن "انفجار" النمو بنسبة ستة في المئة الذي أشاد به البيرق يمثل رقما كبيرا يفعل تشويه رقم التضخم الشهري، فقد انكمش الاقتصاد بنسبة 2.8 في المئة خلال نفس الفترة من عام 2018 في أعقاب أزمة العملة.

وهذا التشويه في رقم التضخم الشهري هو الحقيقة الخفية وراء الأخبار المتفائلة للوزير عن النمو الاقتصادي الذي شهد انخفاض نصيب الفرد من الدخل في تركيا إلى أدنى مستوياته منذ 12 عاما.

علاوة على ذلك، لم يتحقق معدل النمو من خلال الاستثمار الجديد أو التصنيع، أو التوظيف، ولكن من خلال الائتمان

الرخيص المقدم من البنوك العامة.

علاوة على ذلك، لم يتحقق معدل النمو من خلال الاستثمار الجديد أو التصنيع، أو التوظيف، ولكن من خلال الائتمان

الرخيص المقدم من البنوك العامة.

علاوة على ذلك، لم يتحقق معدل النمو من خلال الاستثمار الجديد أو التصنيع، أو التوظيف، ولكن من خلال الائتمان

الرخيص المقدم من البنوك العامة.

